

المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ بشأن انشاء منصب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان ،

وان تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٣٧ (الدورة ٤٢) المتخذ في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ بشأن انشاء مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ، وقرار المجلس ١٢٣٨ (الدورة ٤٢) المتخذ في ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ بشأن مسألة اعمال حقوق الانسان بواسطة مفوض سام للامم المتحدة لحقوق الانسان او جهاز دولي مناسب آخر ،

وان تحيط علما كذلك بالآراء المبداءة في المناقشة العامة بشأن هذه المسألة وبمشاريع القرارات التي قدمت الى اللجنة الثالثة للنظر فيها خلال الدورة الحالية (٢٤) ،

وان ترى ان الوقت لم يتسع في دورتها السادسة والعشرين لانجاز دراسة هذا البند ،

١ - تقرر نذرا هذا البند في دورتها الثامنة والعشرين ؛

٢ - وترجع الامين العام ان يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين الوثائق المتعلقة بدراسة هذه المسألة .

الجلسة العامة ٢٠٢٥

١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٨٤٢ (الدورة ٢٦)

مسألة الشيوخ والمسنيين

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٥٦٦ (الدورة ٢٤) المتخذ في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ ،  
والى ما قرره في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠ بشأن اعطاء اولوية عالية لمسألة الشيوخ  
والمسنيين ،

(٢٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والعشرون ، المرفقات ،

البند ٦١ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8594 ، النبتان ٦٥٥ .

وان تحيط علماً مع الارتياح بالتقرير الذي لا ميين العام (٢٥) الذي يستعرض المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية للشيوخ والمسنين ، واثرتقدم التكنولوجيا والعلمي على رفاههم ،  
وان لا تغرب عن بالحا المبادر الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان بشأن احترام كرامة الانسان وقيمه ،

وان تشير الى اعلان التقدم والانهاء في الميدان الاجتماعي ، الذي شدد على واجب حماية حقوق المسنين وضمان رعايتهم ،

وان تأخذ بعين الاعتبار ما تشير اليه الاسقاطات الديموغرافية ويشير اليه التغيير الاجتماعي المتوقع من ان وضع الشيوخ والمسنين في المجتمع سيبدو هور في عدد كبير من البلدان المصنعة وكذلك في كثير من البلدان المتنامية مالم تتخذ تدابير مناسبة لتلبية احتياجاتهم وكفالة الفرص لهم للمشاركة في الحياة القومية والاسهام في انماء مجتمعاتهم ،

وان ترى ان التفاعل القائم بين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية التي تؤثر في الشيوخ والمسنين يستدعي اتباع سياسات عامة متكاملة والاضطلاع ببرامج مناسبة على الصعيد القطري ،

وان تلاحظ ان الامين العام يجرى حاليا ، بالتعاون مع عدد من البلدان ، دراسة استقصائية متعددة البلدان الهدف منها هو تحليل تغير الدور الاجتماعي - الاقتصادي للمسنين وتطور مركزهم ،

وان لا تغرب عن بالحا اهمية اعلام الشيوخ والمسنين باهتمام الامم المتحدة بهم وبانشغالها بأمر رفاههم واحتياجاتهم ،

١ - ترجو الامين العام ان يواصل دراسة تغير الدور الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي للمسنين وتطور مركزهم في بلدان من مستويات انمائية متباينة ، وان يقوم ، في حدود الموارد المتاحة وبالتعاون مع منظمات العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والوكالات المتخصصة الاخرى التي يهتماها ، باعداد تقرير يتضمن اقتراح المبادر والتوجيهية التي يمكن الانتداء بها في وضع السياسات العامة القومية والتدابير الدولية المتكاملة باحتياجات الشيوخ والمسنين ودرهم في المجتمع ، في اطار عملية الانماء الشامل ، ولا سيما في البلدان التي تكون المشاكل الاجتماعية الاقتصادية فيها مشاكل حادة ،

٢ - وترجو الحكومات ان تديح ، بافضل طريقة تراها مناسبة ، المعلومات التي احتواها هذا القرار لحلم الشيوخ والمسنين ؛

٣ - كما ترجو الأمين العام ان يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٧٣، بواسطة لجنة الانماء الاجتماعي، تقريراً عن هذا الموضوع، وان يقوم باعلام الجمعية العامة فسي دورتها الثامنة والعشرين بالتدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٢٠٢٥  
١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٨٤٣ (الدورة ٢٦)  
الاجرام والتفجير الاجتماعي

#### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى المسغولية التي اضطلعت بها الامم المتحدة في ميدان منع الجريمة ومكافحة مجرميها بمقتضى قرار الجمعية العامة ٤١٥ (الدورة ٥) المتخذ في ١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٠، والى الدور التوجيهي الذي اسنده الى الامم المتحدة في هذا الميدان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥٥ (الدورة ٧) المتخذ في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٤٨، وهو القرار الذي اكده المجلس من جديد بقراره ٧٣١ واو (الدورة ٢٨) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٥٦ وقراره ٨٣٠ دال (الدورة ٣٢) المتخذ في ٢ آب (اغسطس) ١٩٦١، وقراره ١٠٨٦ باء (الدورة ٣٦) المتخذ في ٣٠ تموز (يوليه) ١٩٦٥،

وان تأخذ بعين الاعتبار مذكرة الأمين العام عن الاجرام والتفجير الاجتماعي (٢٦)،

وان تدرك اهمية الاعلان الذي اتخذه بالاجتماع مؤتمر الامم المتحدة الرابع لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين، المعقود في كيوتو باليابان في الفترة من ١٧ الى ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٧٠ (٢٢٧) والذي اكد خطورة مشكلة الاجرام في كثير من البلدان ولفت الانتباه الى مساس الحاجة الى اعطاء الاولوية لمسألة تعزيز التعاون الدولي الرامي الى منع الجريمة،

وان تدرك ما يمثله الاجرام في شتى صوره وفي ابعاده الجديدة من تهديد خطير للانماء الاقتصادي والاجتماعي ولنوعية الحياة،

(٢٦) A/8372 .

(٢٧) ورد نص الاعلان في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٨٤ (الدورة ٥٠) . انظر ايضاً التقرير المعنون ' مؤتمر الامم المتحدة الرابع لمنع الاجرام ومعاملة المجرمين ' ( منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.71.IV.8 ) .